

تقييم السياسة العامة في الجزائر على ضوء التعديل الدستوري لعام 2020:

قراءة في آليات وأدوار الفاعلين الرسميين

Evaluation of Public Policy in Algeria in Light of the 2020 Constitutional Amendment: A Study of the Mechanisms and Roles of Institutional Actor

هشام زغاشو*

جامعة باجي مختار - عنابة-

hichem.zeghachou@univ-annaba.dz

تاريخ النشر: 2025-07-10

تاريخ القبول: 02-07-2025

تاريخ الإيداع: 20-04-2025

ملخص:

هدف الدراسة اجراء قراءة موضوعية لدور المؤسسات الدستورية، خصوصا رئيس الجمهورية و البرلمان بما يمتلكان من آليات للرقابة وتقييم السياسة العامة، والاجابة على إشكالية الدراسة التالية: كيف ساهم التعديل الدستوري لعام 2020 في تنوع آليات تقييم السياسة العامة في ظل مركزية رئيس الجمهورية؟، وقد توصلت الدراسة إلى أن هذا التعديل إضافة إلى الممارسة السياسية لرئيس الجمهورية ، كشفت عن التحول من النهج الشخصي إلى النهج المؤسساتي التشاركي في تقييم السياسة العامة، بتفعيل دور البرلمان و المجتمع المدني، والهيئات الاستشارية التي أصبح لها دور فاعل في عملية التقييم، رغم مركزية رئيس الجمهورية في هذه العملية. الكلمات المفتاحية: تقييم السياسة العامة؛ بيان السياسة العامة؛ مخطط عمل الحكومة، الرقابة البرلمانية .

Abstract:

The aim of the study is to conduct an objective examination of the role of constitutional institutions, particularly the President of the Republic and Parliament, given their oversight and public policy evaluation mechanisms. and answering the following study problem: How did the 2020 constitutional amendment contribute to diversifying the mechanisms of public policy evaluation under the centrality of the President of the Republic?. The study concluded that this amendment, in addition to the political practice of the President of the Republic, has revealed a shift from a personal approach to a participatory institutional approach in evaluating public policy. This has been achieved by enhancing the role of Parliament, civil society, and advisory bodies, which now play an active role in the evaluation process, despite the continued centrality of the President in this process.

Keywords : Public Policy Evaluation; Public Policy Statement ; Government action plan; Parliamentary Oversight.

* المؤلف المراسل.

مقدمة:

صنع وتنفيذ السياسة العامة في أي مجتمع عبارة عن دورة متعددة المراحل، تبدأ بتشخيص المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الدولة، وترتيب الأولويات الحكومية، وصولاً إلى مرحلة التقييم التي تعد الحلقة الأهم في دورة صنع القرار وتنفيذ السياسات العامة، والتي تشكل المعيار الأساسي لقياس فاعلية الأداء الحكومي في تحقيق مختلف الأهداف والبرامج التنموية، والاستجابة لرغبات المجتمع وأولوياته.

في هذا الإطار، شهدت الجزائر تحولات سياسية ودستورية عميقة، تمثلت خصوصاً في التعديل الدستوري لعام 2020، الذي جاء استجابة لمطالب الحراك الشعبي (2019) من جهة، وسعيًا من السلطة الجديدة لإرساء نظام سياسي مفتوح، يقوم على الشرعية والديمقراطية، والحوكمة ودولة القانون والمؤسسات، وبالتالي فرضت هذه الإصلاحات نفسها في ظل إخفاق المنظومة السياسية السابقة، التي تميزت بشتى أنواع الفساد وضعف المؤسسات والأداء الحكومي وخصوصاً في مجال صنع وتقييم السياسات العامة.

ومن هذا المنطلق فرض الواقع السياسي بعد 2020، ضرورة تنويع الآليات التي تهدف إلى تفعيل دور المؤسسات السياسية، وتعزيز مشاركة مختلف الفاعلين في تقييم السياسات العامة، وتحسين الأداء الحكومي وترسيخ ثقافة الشفافية، والرقابة المؤسسية، والاعتماد على الأطر العقلانية الدستورية، وفتح المجال أمام مختلف المبادرات المجتمعية لجعلها عملية ذات أبعاد تشاركية.

ومنه يمكن طرح الإشكالية التالية: كيف ساهم التعديل الدستوري لعام 2020 في تنويع آليات تقييم السياسة العامة في ظل مركزية رئيس الجمهورية؟

وبهذا تهدف هذه الدراسة إلى إجراء قراءة موضوعية انطلاقاً من الواقع السياسي و الدستوري الذي فرض نفسه بعد 2020، لدور أهم المؤسسات وخصوصاً رئيس الجمهورية بوصفه رئيس السلطة التنفيذية، وصاحب القرار السياسي، ومن يملك الحق في تعيين الحكومة وصياغة توجهاتها، في تقييم السياسات العامة، ونفس الأمر بالنسبة للبرلمان الذي يمتلك هو الآخر مجموعة من الآليات الرقابية والتشريعية، وكيف يمكن أن يؤثر في هذا المجال.

وبالتالي محاولة قياس وفهم مدى نجاح الآليات الدستورية المعتمدة في تحقيق الإصلاح في مجال تقييم السياسات العامة، وتنقسم الدراسة إلى المحاور التالية:

- المحور الأول: مفهوم تقييم السياسات العامة
- المحور الثاني: الفواعل الرسمية المسؤولة عن تقييم السياسات العامة
- المحور الثالث: آليات رئيس الجمهورية لتقييم السياسات العامة
- المحور الرابع: آليات البرلمان لتقييم السياسات العامة.

المحور الأول: مفهوم تقييم السياسات العامة

من الناحية اللغوية تستعمل كلمة تقييم أو تقويم كترجمة للكلمة الإنجليزية Evaluation، والتي تعني وزن وتقدير قيمة الشيء بالمقارنة مع شيء آخر⁽¹⁾، وهي أيضاً: " إعطاء قيمة أو تقدير للأشياء أو الظواهر أو الأفكار، أو أنماط السلوك وإصدار الأحكام على قيمة الأشياء، أو الأفكار وتقدير فهم واضح وكاف للظواهر التي يتم تقييمها⁽²⁾."

¹ خيري عبد القوي: دراسة السياسة العامة، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، ط01، 1989، ص.227.

² شيخ فاطيمة، آليات تقييم السياسات العامة التعليمية وقياس ضمان جودتها: دراسة حالة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر منذ سنة 2004م (أطروحة دكتوراه الطور الثالث) العلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2022-2023، ص.27.

أما من الناحية الاصطلاحية فجاء في "دليل أكسفورد للسياسة العامة" الصادر عام 2006 اقتباس للمفكر الاستراتيجي الألماني كلاوزفيتس Clausewitz يقول فيه بأن: "تقييم السياسة العامة ما هي إلا استمرار للسياسة بوسائل أخرى"، أي أن عملية التقييم وسيلة سياسية تهدف لمعالجة الاختلالات التالية:

- عدم تحقيق السياسات الحكومية للأهداف المسطرة.

- ارتفاع تكلفة السياسات بالمقارنة مع الامكانيات.

- العراقيل التي تواجه عملية التنفيذ.

وبالتالي الهدف من هذه العملية هو تحديد المسؤولية، والمساءلة واستخلاص الدروس من طرف صناع القرار والأجهزة التنفيذية، وجماعات الضغط والمصالح.. الخ⁽¹⁾.

في نفس السياق تعرف المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة INTOSAI في منشورها المعنون بـ "تقييم السياسات العمومية" هذا المفهوم بوصفه: "الدراسة المنجزة التي تهدف لتقدير قيمة سياسة ما من حيث أهدافها وطرق تنفيذها، ونتائجها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، وقياس مستوى الأداء، بهدف تقدير وجهة هذه السياسة، ومدى التخطيط والنجاح، والمسائلة والمحاسبة، وإنتاج المعرفة والتدعيم المؤسساتي"⁽²⁾.

أما جيمس أندرسون فيعتبر في كتابه المعنون بـ "صنع السياسات العامة" أن تقييم السياسات نشاط وظيفي يتحقق في جميع مراحل السياسة العامة بدءاً بالرسم، والصنع، و الصياغة و التطبيق، وليس نشاط لاحق ومرحلة أخيرة من هذه العملية، والذي يؤدي إلى إعادة دورة السياسة العامة من تحديد المشكلة والبحث عن البدائل والمفاضلة بينها، لتقرير الحاجة إلى تعديل هذه السياسة أو إلغاؤها أو الإبقاء عليها، وذلك من خلال التقييم النظامي الذي تشرف عليه الإدارات والمؤسسات الحكومية والمتخصصين في عملية تقييم البرامج والسياسات، بهدف قياس النتائج والآثار المحققة مع الأهداف المرسومة⁽³⁾.

ويستخلص من هذا التعريف بأن التقييم ليس آخر مراحل السياسة العامة كما يعتقد، بل هو نشاط علمي موجود ضمنياً في جميع المراحل، ووسيلة تستخدم لجمع المعلومات الكافية والتغذية العكسية ومساعدة صناع القرار والسلطة خلال أي مرحلة على التعديل أو تحسين محتوى السياسة، وتحديد الإجراءات الواجب اتخاذها لتجنب الآثار غير المرغوبة فيها⁽⁴⁾، وبالتالي أفضل أنواع التقييم المرافق لجميع مراحل تنفيذ السياسات، والذي يهدف إلى تصحيح الأخطاء وتجنب الفشل، وتحديد مواطن الضعف والعوامل المتسببة في عدم تحقيق أفضل النتائج⁽⁵⁾.

وإلى جانب ما تم ذكره من أهداف سابقة يعتبر الباحث فاتح دومير F. Demir بأن من بين أهداف التقييم هو مقارنة فعالية ونتائج السياسة العامة مع الأهداف المسطرة، إلى جانب الأدوات المستخدمة في الإطار المؤسساتي ما يجعل من التقييم عملية شمولية تختلف كلياً عن المراجعة القانونية والمالية⁽⁶⁾، كما يمكن النظر إليه بوصفه تفكير نقدي

¹Mark Bovens, Paul 't Hart, Sanneke Kuipers, " the politics of policy evaluation " , in: The Oxford Handbook of Public Policy, ed by Michael Moran, Martin Rein and Robert E. Goodin, Oxford University Press, USA, 2006 P.p.321-322.

² تقييم السياسات العمومية GUID 9020، ص.ص.08-09، على الرابط:

تاريخ الدخول: 2025/02/24 <https://www.issai.org/wp-content/uploads/2019/08/GUID-9020.pdf>

³ جيمس أندرسون: صنع السياسات العامة، ترجمة: عامر الكبيسي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، (دت)، ص.ص.191-192.

⁴ أحمد مصطفى الحسين: مدخل إلى تحليل السياسات العامة، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، ط01، 2002، ص.ص.260-261.

⁵ مثنى فائق مرعي العبيدي، فرح ضياء المبارك: السياسات العامة والحكومات المحلية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، بغداد، ط01، 2020، ص.91.

⁶Fatih Demir :Public Policy Making in Turkey Foundational Concepts, Current Practice,and Impact of the New Presidential System, Springer, Switzerland ,2021,P.178.

يقوم على جمع وتقديم الأدلة وعلى العقلانية والافتراضات المنطقية، وتحديد الآثار المترتبة ليس فقط على ما يقال ولكن على ما يتم فعله⁽¹⁾.

أي أن التقييم وسيلة لدى صانعي السياسات لجمع المعلومات، وتحديد الاستراتيجيات الممكنة لحل مختلف المشكلات والعقبات التي قد تواجه عملية صنع القرار، وهو وسيلة أيضا للتحقيق النقدي والحكم على مدى فاعلية البرامج والسياسات، وتعزيز المساءلة والرقابة، وتقليل المخاطر وعدم اليقين، والذي يتطلب التركيز على القضايا ذات الصلة بالتمويل، والجودة، والجهات الفاعلة، والوقت المستغرق والصعوبات.. الخ، وتشخيص وقياس الآثار والنتائج على المجتمع ومقارنتها مع المعايير⁽²⁾.

ولتأكيد هذا المعنى السابق اضافة إلى الطابع العلمي للتقييم يعتبر الباحث فهني خليفة الفهداوي في كتابه الموسوم بـ "السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل" بأن: "التقييم عملية اختصاصية ذات طابع علمي وتطبيقي تهدف إلى فحص البرامج والمشروعات، والعمليات التنفيذية المرتبطة بالسياسة العامة، ودراسة نتائجها وما يترتب عنها من عوائد وفوائد"، بمعنى أن السياسة العامة ستكون بعيدة كل البعد عن أهدافها سواء في مرحلة الصنع أو في مرحلة التنفيذ، إذا لم يواكب هذه العملية من بدايتها إلى نهايتها التقييم العلمي الموضوعي للنتائج والمخرجات بالمقارنة مع الاهداف المرجوة⁽³⁾.

وحسب الأستاذ خيرى عبد القوي، عملية التقييم تعالج محورين أساسيين هما:

- محور مضمون السياسة العامة، والخطط والبرامج التنفيذية، والتي يترتب عليها تحديد المشكلة، والأهداف، والقيم الاجتماعية المرتبطة بها، وتقديم الحلول البديلة والمفاضلة بينها،
 - محور الاجراءات المتبعة في رسم السياسة العامة، والتي يترتب عليها التحقق من آليات المشاركة الشعبية والاجراءات التي تسمح للمواطنين ومختلف الجماعات للتعبير عن رأيهم، ودور المؤسسات الحكومية في رسم السياسات وتنفيذها، والرقابة التشريعية والتنفيذية على العمل الاداري⁽⁴⁾.
- وبهذا يشكل التقييم أهم المرتكزات الأساسية لنظم الحكم الجيدة وللأنظمة الديمقراطية، فهو يمثل حلقة وصل بين الأخذ بالمعرفة العلمية والقرار السياسي الرشيد والنقاش العام، بحيث يعكس وجود التقييم تطور المجتمع وبنائه على قيم الشفافية، والمسؤولية والفعالية، أو يمكن اعتباره مكون أساسي لكل فعل تحديثي يهدف إلى التطوير الحكومي للمجتمع⁽⁵⁾.

وحسب الباحث هلميت وولمان Hellmut Wollmann ينقسم تقييم السياسات العامة إلى ما يلي:

- التقييم القبلي Ex-ante evaluation: يسبق عملية اتخاذ القرار ويقوم على توقع آثار و نتائج السياسات والإجراءات المخطط لها، ويهدف إلى توفير المعلومات اللازمة لصنع القرار ، وتسهيل عملية المفاضلة بين البدائل وجعلها أكثر قابلية للتنبؤ.

¹Michael Quinn Patton, "Public policy evaluation: origins and evolution", in: Handbook of Public Policy Evaluation, ed by: Frédéric Varone, Steve Jacob and Pirmin Bundi, Edward Elgar Publishing Limited, UK, 2023,P.17.

²سحانين المبلود، مطبوعة دروس في مقياس تقييم السياسات والبرامج العمومية، السنة الثالثة، تخصص: اقتصاديات التنمية وتحليل اقتصادي واستشراف، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، 2017-2018.ص73.

³فهني خليفة الفهداوي: السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط01، 2001، ص.309-311.

⁴خيرى عبد القوي، المرجع السابق الذكر، ص. 230-231.

⁵مثنى فائق مرعي العبيدي: مقاربات نظرية في السياسات العامة، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، 2019، ص.175-176.

- التقييم المستمر Ongoing evaluation: يهتم بتحديد الآثار والنتائج (المؤقتة) للبرامج والسياسات التي لا تزال قيد التنفيذ، ويهدف إلى توفير المعلومات ذات الصلة بعملية التنفيذ، وتعديل أو تصحيح أو إعادة توجيه عملية التنفيذ وقرارات السياسة العامة.
- التقييم البعدي Ex-post evaluation: وهو تحليل مدى تحقيق الأهداف، وأثار السياسات والتدابير التي تم اتخاذها بمجرد الانتهاء من تنفيذها، و النتائج المقصودة وغير المقصودة⁽¹⁾.

المحور الثاني: الفواعل الرسمية المسؤولة عن تقييم السياسات العامة

حتى تتم عملية تقييم السياسات العامة بشكل عملي وموضوعي، يتدخل في هذه العملية العديد من الفواعل الرسمية التي تتنوع أهدافها بين السياسية، والانتخابية والإدارية، والعلمية، بحيث هناك من يشارك بهدف إرضاء الناخبين من خلال العمل على الاستجابة وتحقيق رغباته وطموحاته، بما يضمن له البقاء والاستمرار في السلطة وهناك من يقوم بهذه العملية بوصفها وظيفة يؤديها في نطاق مهام الإشراف والرقابة، وضمان حسن سير عمل المؤسسات والإدارات الحكومية، ومنها من يشارك بهدف الوقوف على العراقيل والصعوبات التي تواجه عملية تنفيذ السياسات والبرامج، وتشارك أطراف أخرى باعتبارها هيئات علمية وبحثية مختصة في تقييم السياسات والبرامج الحكومية إما بصفة طوعية أو بصفة استشارية⁽²⁾.

مما سبق ذكره يمكن إبراز أدوار مختلف الفواعل الرسمية كما يلي :

1- السلطة التنفيذية:

على الرغم من تعدد واختلاف طبيعة الأنظمة السياسية، واختلاف أشكال الحكومات بين الرئاسية والبرلمانية وشبه الرئاسية، إلا أن السلطة التنفيذية في مختلف الأنظمة تمارس رقابة ذاتية وتقييم داخلي لنشاطاتها وأعمالها السياسية والاقتصادية، بهدف التأكد من حسن أداء الأعمال والإدارات الحكومية، والتحقق من جدوى وفعالية السياسات والبرامج المسطرة أو التي هي قيد التجسيد، وكذلك كوسيلة لتبرير القرارات المتخذة، ويتم ذلك من خلال الفواعل التالية:

- رئيس السلطة التنفيذية: فبموجب السلطة الممنوحة لرئيس الدولة في الأنظمة الرئاسية أو رئيس الحكومة والوزير الأول في الأنظمة البرلمانية، يهيمن رئيس السلطة التنفيذية ليس فقط على رسم وتنفيذ السياسة العامة من خلال مجلس الوزراء، ولكن أيضا على تقييم السياسات بصفته المسؤول الأول عن عملية المتابعة والإشراف على تنفيذ البرامج والسياسات العامة، والضامن لحسن سير الإدارات والمؤسسات الحكومية، كما يمارس التقييم بصورة غير مباشرة من خلال الهيئات الاستشارية التي يتم تنصيبها بهدف تقييم والوقوف على مشكلات السياسة العامة، وتقديم تقارير وتوصيات إلى صانع القرار ومن بيده السلطة.
- الحكومة: تقوم الحكومة بالرقابة والمتابعة والتقييم المركزي للسياسات القطاعية⁽³⁾، أو تقييم عمل وأنشطة المؤسسات التابعة لها، لمعرفة مدى رضا المواطنين تجاه السياسات الجاري تنفيذها، وذلك من خلال التتبع

¹Hellmut Wollmann, "Policy Evaluation and Evaluation Research" in :Handbook of public policy analysis: theory, politics, and methods , ed by Frank Fischer, Gerald J. Miller and Mara S. Sidney, CRC Press, NEW YORK, 2007, P.p.393-394.

²مثنى فائق مرعي العبيدي، المرجع السابق الذكر، ص.178.

³خيرى عبد القوي، المرجع السابق الذكر، ص.ص.253-254.

والرصد المستمر لما ينشر في وسائل الاعلام والصحافة، وما ينشر على مواقع التواصل الاجتماعي، ومراكز البحث المتخصصة التي تقوم بتحليل وسبر الآراء حول السياسات الحكومية⁽¹⁾.

- **المدرء التنفيذيين:** إلى جانب تنفيذ السياسات على المستويين المركزي والمحلي، يقوم المدرء التنفيذيين بعملية التقييم سواء بطلب من السلطة، أو بشكل ذاتي لإقناع صناع السياسة بنجاحهم في تنفيذ البرامج والخطط المقترحة، أو تلك التي تم تنفيذها بكفاءة وفعالية، وذلك بهدف تحقيق مزيد من النفوذ والتقرب أكثر من مركز صنع القرار، والحصول على مزايا ومكاسب أكبر⁽²⁾.

2- السلطة التشريعية:

حسب جيمس أندرسون يشارك البرلمان في تقويم السياسات والبرامج الحكومية بشكل مباشر من خلال عمل مختلف اللجان الرقابية سواء لجان التحقيق والاصغاء، أو اللجان الفنية من خلال ما يعرض أمامها من مشاريع قوانين، تقوم بمناقشتها وتعديلها والتصويت عليها، أو بصفة غير مباشرة من خلال ادارة الحسابات التي تقوم بوظيفة التدقيق في الحسابات الحكومية، وتقديم تقارير بمبادرة منها أو بناءً على تكليف من البرلمان⁽³⁾.

ومن أجل تحصيل مكاسب انتخابية والتجاوب مع الرأي العام تجاه البرامج الحكومية إما تأييدا أو معارضة تتولى السلطة التشريعية تقييم السياسات الحكومية، إما بدعما و دعم نتائجها، إذا كان الطرف المقيم يمثل الأغلبية الداعمة للحكومة، أو بإظهار عيوبها وسلبياتها إذا كان المقيم لها يمثل المعارضة أو الأقلية البرلمانية⁽⁴⁾.

المحور الثالث: آليات رئيس الجمهورية لتقييم السياسات العامة

يحتل رئيس الجمهورية مكانا محوريا في بنية النظام السياسي الجزائري، مما يجعله المهيمن على شؤون السلطة التنفيذية وتوجهات السياسة العامة⁽⁵⁾، فلأسباب تاريخية وسياسية متعددة تكرست هذه المكانة الدستورية والسياسية منذ الاستقلال، ليظل منصب الرئيس الركن الثابت والمكون الرئيسي الذي تقوم عليه السلطة إلى يومنا هذا⁽⁶⁾.

وبما أن رئيس الجمهورية هو رأس السلطة التنفيذية، خوله الدستور دورا أساسيا في صنع وتقييم السياسات العامة عبر العديد من الوسائل والأليات الدستورية والسياسية، التي قد يمارسها لوحده، أو عبر تكليف الحكومة بالتقييم، من خلال اضطلاع الوزير الأول برئاسة مجلس الحكومة، أو إدخال التعديلات الضرورية على مخطط عملها، ودوره في متابعة وتنفيذ مختلف البرامج والأنشطة الحكومية التي يشرف عليها مع باقي الأعضاء⁽⁷⁾.

في هذا السياق تضمنت المادة 91 من التعديل الدستوري لعام 2020 مجموعة من الوظائف الأساسية التي يمارسها رئيس الجمهورية منفردا، والتي لها علاقة مباشرة بتقييم السياسة العامة من بينها ما يلي:

¹ مثنى فائق مرعي العبيدي، المرجع السابق الذكر، ص.ص. 179-180.

² فهي خليفة الفهداوي، المرجع السابق الذكر، ص. 316.

³ جيمس أندرسون، المرجع السابق الذكر، ص.ص. 203-205.

⁴ مثنى فائق مرعي، فرح ضياء المبارك، المرجع السابق الذكر، ص. 94.

⁵ بلكمل صحراري، "مساهمة السلطة التنفيذية في تشريع القانون على ضوء التعديل الدستوري الجزائري 2020"، مجلة القانون والتنمية المحلية، المجلد 05، العدد 01، 2023، ص. 49.

⁶ مكرمالي علي، بنية السلطة السياسية في الجزائر وأثرها على السياسات العامة، (أطروحة دكتوراه علوم) تخصص: العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، 2019-2020، ص. 189.

⁷ يوسف أزروال، ليلى لعجال، "تقييم السياسات العامة: دراسة في دور الفواعل الرسمية بالجزائر"، حوليات جامعة الجزائر 01، المجلد 35، العدد 02، 2021، ص. 250.

1- تعيين الوزير الأول وأعضاء الحكومة:

بالعودة إلى نص المادة 91، نجد أنها حافظت على حق الرئيس في تعيين الوزير الأول وإنهاء مهامه، لكن في مواد أخرى اشترطت قبل ممارسة هذه الوظيفة الاحتكام إلى نتائج الانتخابات التشريعية وما تفضي إليه⁽¹⁾، وخصوصا المادة 105 التي اشترطت أن يتم تعيين الوزير الأول في حال أسفرت الانتخابات البرلمانية عن أغلبية رئاسية، بحيث يكلف بإعداد مخطط عمل مرجعه الأساسي برنامج الرئيس، ويتم تكييفه بالتشاور معه على ضوء مناقشة المجلس الشعبي الوطني له (المادة 106)⁽²⁾، وتعيين رئيس حكومة في حال أسفرت النتائج عن أغلبية تمثل المعارضة، وبالتالي يتم تنفيذ البرنامج الانتخابي للحزب الفائز في البرلمان (المادة 110)⁽³⁾.

انطلاقا مما سبق، نلاحظ أن الرئيس عبد المجيد تبون ونتيجة حصوله على الأغلبية الرئاسية، قد عين منذ 2020 وإلى غاية 2025 العديد من الحكومات، برئاسة كل من:

- عبد العزيز جراد المعين في منصب الوزير الأول لثلاث مرات (جانفي 2020 و جوان 2021).
 - أيمن بن عبد الرحمان المعين في منصب الوزير الأول لثلاث مرات (جويلية 2021 ونوفمبر 2023).
 - نذير العرباوي المعين في منصب الوزير الأول منذ نوفمبر 2023.
- وإلى جانب التعيين في منصب الوزير الأول، لجأ الرئيس خلال الخمس سنوات الأولى من الحكم، إلى تعديل الحكومة إما تعديلا كلياً لثمان مرات، أو تعديلا جزئيا مرات عديدة، إضافة إلى خفض عدد الوزراء من 41 عضوا خلال حكومة عبد العزيز جراد الثانية، إلى 31 وزيرا خلال حكومة أيمن بن عبد الرحمان الثالثة، ثم 37 وزيرا منذ حكومة نذير العرباوي المشكلة شهر نوفمبر 2024.
- ورغم أنه لا يوجد سبب محدد يدفع الرئيس إلى إلغاء وزارات معينة أو تغيير اسمها، أو دمجها مع وزارات أخرى، إلا أنه من الناحية العملية، يتطلب التنسيق والعمل الحكومي الفعال، ضرورة تجاوز التداخل الهيكلي والوظيفي و إعطاء كل قطاع وزاري الأهمية التي يستحقها، ومن بين التعديلات التي مست مختلف الحكومات ما يلي:
- تعديل وزارة الشؤون الخارجية مرتين من وزارة الخارجية إلى وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، ثم وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج والشؤون الأفريقية، وتعيين كاتب دولة مكلف بالجالية الوطنية وآخر مكلف بالشؤون الأفريقية.
 - تعديل وزارة الطاقة مرتين من وزارة الطاقة إلى وزارة الطاقة والمناجم، ثم وزارة الطاقة والمناجم والطاقت المتجددة، وتكليف كاتب مكلف بالمناجم، وآخر مكلف بالطاقت المتجددة، وإلغاء وزارة الانتقال الطاقوي والطاقت المتجددة، وكذلك الأمر لوزارة المناجم.
 - إلغاء وزارة الرقمنة والاحصائيات وتحويلها إلى المحافظة السامية للرقمنة كهيئة استشارية تابعة لرئاسة الجمهورية منذ سبتمبر 2023.
 - تعديل وزارة الشباب والرياضة لتصبح وزارتين منفصلتين واحدة مكلفة بالشباب والمجلس الأعلى للشباب والثانية مكلفة بالرياضة، وإلغاء منصب كاتب الدولة المكلف بالرياضة النخبة.

¹ عبد الحليم مرزوقي، "علاقة رئيس الجمهورية بالحكومة في ظل التعديل الدستوري 2020"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 13، العدد 01، أفريل 2022، ص. 534.

² دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 82، المؤرخة في 30 ديسمبر 2020، ص. 25.

³ نفس المرجع، ص. 26.

- تعديل تسمية وزارة الصناعة ثلاث مرات من الصناعة والمناجم، الى الصناعة ثم الصناعة والانتاج الصيدلاني، وتقسيمها مجددا خلال التعديل الحكومي الجزئي الأخير بتاريخ 02 فيفري 2025 الى وزارتين منفصلتين واحدة للصناعة والأخرى للإنتاج الصيدلاني.
- تعديل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية مرة واحدة لتصبح الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري بعد الغاء وزارة الصيد البحري والمنتجات الصيدية منذ التعديل الحكومي شهر نوفمبر 2024.
- تعديل وزارة التجارة مرتين، من التجارة إلى وزارة التجارة وترقية الصادرات، ثم وزارتين منفصلتين الأولى للتجارة الداخلية وضبط السوق الوطنية، والثانية وزارة التجارة الخارجية وترقية الصادرات منذ التعديل الحكومي شهر نوفمبر 2024.
- تعديل وزارة البيئة ثلاث مرات من البيئة والطاقات المتجددة، الى البيئة ثم البيئة والطاقات المتجددة، وأخيرا البيئة وجودة الحياة منذ نوفمبر 2024.
- الرجوع إلى منصب الوزير المنتدب لدى وزير الدفاع الوطني، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي⁽¹⁾.

2- التقييم عبر اجتماعات مجلس الوزراء:

حيث يمكن لرئيس الجمهورية رسم وتقييم السياسات العامة، من خلال أهم آلية يمتلكها، وهي رئاسة مجلس الوزراء، الذي يعتبر الإطار الأنسب لمناقشة المواضيع، والقضايا المتعلقة بأولويات السياسات العامة والمصادقة على مشاريع القوانين التي تجسد برنامجه ومخطط عمل الحكومة، إلى جانب اتخاذ القرارات الهامة واقتراح التدابير والتوجيهات في كافة الشؤون السياسية، والاقتصادية والاجتماعية.. الخ⁽²⁾.

وفي هذا السياق يلاحظ الحرص حتى قبل اقرار التعديل الدستوري لعام 2020 على تفعيل دور مجلس الوزراء كألية للتشاور بين الحكومة والرئيس، واتخاذ القرار، وتبليغ المعلومات ورسم وتقييم السياسات، لتصبح اجتماعات المجلس بشكل دوري من التقاليد السياسية الراسخة خلال الخمس سنوات الأخيرة، بحيث تم عقد في الفترة الممتدة من 2020 إلى نهاية 2024 أكثر من 95 اجتماعا بمعدل اجتماع كل 15 يوما⁽³⁾.

وحتى يمارس الرئيس سلطته في تقييم السياسات العامة وأداء أعضاء الحكومة بشكل موضوعي وعملي يمتلك الرئيس العديد من الوسائل السياسية والاستشارية المساعدة، التي تندرج في سياق اعادة بناء واصلاح المؤسسات وتفعيل أدوات ادارة الدولة والرقابة وتكريس مبدأ الشفافية والمسؤولية، تماشيا مع متطلبات أخلة الحياة السياسية، وترسيخ القيم والتقاليد الدستورية، التي تجسد الحوكمة ودولة القانون والمؤسسات، ومن أهم الأدوات المعتمدة في مدلس الوزراء نذكر ما يلي:

أ/ التقارير والدراسات:

من الأمور الملحوظة منذ أول اجتماع لمجلس الوزراء بتاريخ 05 جانفي 2020 اعتماد رئيس الجمهورية الكبير على توظيف التقارير والدراسات المعمقة كألية لاتخاذ القرار وتقييم السياسات والبرامج وأداء المؤسسات الحكومية بهدف التنفيذ السريع والفعال للقرارات المتخذة، وهو الأمر الذي تؤكدده العديد من الأمثلة من بينها ما يلي:

¹ مصالح الوزير الأول، على الرابط: <https://premier-ministre.gov.dz/ar>، تاريخ الدخول: 2025/03/22.

² مكرمالي، المرجع السابق الذكر، ص. 190.

³ مجلس الوزراء، على الرابط:

- **التقارير الميدانية:** كوسيلة لتبليغ المعلومات، وعرض الانشغالات وتقديم الاقتراحات، وتقييم السياسات القطاعية، وأداء أعضاء الحكومة والمسؤولين التنفيذيين، ومن تم اتخاذ القرار إما بتجديد الثقة في البعض أو إقالة و انتهاء مهام البعض الآخر، نتيجة التقصير أو خرق الدستور، ومن بينها التقارير التي تتحدث عن التقصير أو عدم معالجة انشغالات المواطنين وخصوصا في مناطق الظل كأولوية بالنسبة لبرنامج لرئيس⁽¹⁾.
 - **تقارير وسيط الجمهورية:** بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-45 المؤرخ في 15 فيفري 2020، يعتبر الوسيط من أهم المؤسسات الاستشارية التي يعتمد عليها رئيس الجمهورية لتقييم السياسات العامة، ومراقبة عمل مؤسسات الدولة، فمن خلال التقارير التي يرفعها للرئيس يساهم الوسيط في اقتراح التدابير والقرارات التي ينبغي اتخاذها ضد أي إدارة أو موظف معني بالتقصير في أداء وظيفته⁽²⁾، وخصوصا التقارير التي تعالج وضعية المشاريع الاستثمارية العالقة في مختلف القطاعات وفي كل الولايات، والحلول التي تم اتخاذها لتسهيل هذه العملية⁽³⁾.
 - **الدراسات:** يعتبر المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، من بين أهم المؤسسات الدستورية الاستشارية التي تساهم في اجراء الدراسات المعمقة، فبموجب المادة 03 من المرسوم الرئاسي رقم 21-37 المؤرخ في 06 جانفي 2021 المتضمن تشكيلة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، يقوم المجلس بالمبادرة بأي دراسة تهدف إلى تقييم نجاعة السياسات العمومية، واقتراح التدابير والإجراءات التكميلية أو الاستباقية للسياسات العمومية على الحكومة، والمبادرة بإبداء الآراء أو الاقتراحات أو إعداد الدراسات أو التقارير المتعلقة بمسائل هامة أو تدرج ضمن مهامه، وتقديمها إلى رئيس الجمهورية أو الوزير الأول لاتخاذ القرار⁽⁴⁾.
- ب/ الزيارات الميدانية:**
- عادة ما يقوم المسؤولون التنفيذيين والخبراء الاستشاريون، وأعضاء البرلمان بالزيارات الميدانية، أو الفجائية للأجهزة والادارات المسؤولة عن تنفيذ البرامج والسياسات العامة، كوسيلة للاستقصاء وجمع المعلومات حول التقدم في تنفيذ البرامج، وكيفية ادارتها والأهداف المنجزة، وصعوبات التنفيذ، وتقييم ما تم تحقيقه بالمقارنة مع الأهداف المسطرة، واجراء التعديلات واتخاذ القرارات لتفادي العقاقيل، ومن الأمثلة البارزة على هذا الأمر الزيارة الميدانية لكل من وزراء المالية، والموارد المائية، والبيئة، إلى ولاية تمنراست وأردار بتوجيه من رئيس الجمهورية عقب اجتماع مجلس الوزراء بتاريخ 21 مارس 2021 للوقوف على الوضعية البيئية، وتقييم الأخطار الناجمة عن التجمعات المائية غير الصحية، وانعكاساتها على المياه الجوفية في المنطقة⁽⁵⁾.

¹ بيان مجلس الوزراء، 03 جانفي 2021، ص.01، على الرابط:

تاريخ الدخول: 2025/03/21 https://backend.el-mouradia.dz/uploads/byan_mjls_alwzrae_03_01_2021_11fbb72f6e.pdf

² المرسوم الرئاسي رقم 20-45، المؤرخ في 15 فيفري 2020، الجريدة الرسمية، العدد 09، المؤرخة في 19 فيفري 2020، ص.03.

³ بيان مجلس الوزراء، 30 جانفي 2022، ص.01، على الرابط:

تاريخ الدخول: 2025/04/04 https://backend.el-mouradia.dz/uploads/byan_ajtmae_mjls_alwzrae_30_01_2022_d71d900f75.pdf

2025/04/04:الدخول

⁴ المرسوم الرئاسي رقم 21-37، المؤرخ في 06 جانفي 2021، الجريدة الرسمية، العدد 03، المؤرخة في 10 جانفي 2021، ص.04-05.

⁵ بيان مجلس الوزراء، 21 مارس 2021، ص.03، على الرابط:

تاريخ الدخول: 2025/04/04 https://backend.el-mouradia.dz/uploads/byan_mjls_alwzrae_21_03_2021_df0f4c1f24.pdf

ج/ الإحصائيات الرسمية:

تشمل جميع البيانات التي تضعها الوكالات الحكومية بشكل عام لقياس مخرجات السياسات العامة، مثل عدد الأشخاص الذين يمكن لهم الاستفادة من خدمات عمومية معينة، كالرعاية الاجتماعية، وعدد التلاميذ المسجلين في المدارس الحكومية.. الخ، والتي تسمح باتخاذ القرارات الصائبة.

وتأسيسا على ما سبق كان لابد من إعادة النظر في مسألة الإحصاء الرسمي منذ 2020، سواء من خلال تكليف الوزراء المعنيين بإعداد إحصاءات دقيقة مثلما هو الأمر بالنسبة لوزارة الصناعة، التي دعاها رئيس الجمهورية إلى إحصاء المنتجين والمؤسسات الصناعية في مختلف الولايات التي تعرف حركة صناعية قوية، والقيام بجرد وطني لكافة التخصصات، والأصناف، والمنتجات الكهربائية في الجزائر، بهدف منع استيراد كل ما ينتج محليا⁽¹⁾.

كذلك الأمر بالنسبة إلى وزارة الفلاحة، التي سطرت برنامجا وطنيا للإحصاء العام بين 19 ماي و17 جويلية 2024 بعنوان "معلومة دقيقة تنمية مستدامة" تنفيذا لتوجهات مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 24 مارس 2024 بهدف معرفة القدرات والاحتياجات الزراعية والحيوانية الوطنية، واتخاذ القرارات الفلاحية بالاستناد إلى المعطيات العلمية الدقيقة⁽²⁾، ومن هذا المنطلق جاء قرار مجلس الوزراء بتاريخ 09 مارس 2025 لاستيراد مليون رأس ماشية لمواجهة ارتفاع أسعار الأضاحي، والتراجع المسجل في عدد الرؤوس والاناث المنتجة بالخصوص، وبالتالي المساهمة في الحفاظ على الثروة الحيوانية التي أخذت في التراجع بشكل كبير⁽³⁾.

د/ التكفل بانشغالات المواطنين:

بالنظر إلى أهمية تدخلات المواطنين، كأحد مظاهر الحوكمة لتجسيد مختلف البرامج التنموية على المستوى الوطني والمحلي⁽⁴⁾، أقر رئيس الجمهورية منذ التعديل الدستوري لعام 2020 نهج المشاركة كوسيلة للإصلاح والتسيير العمومي الجديد، المبني على الشفافية والمسؤولية، إضافة إلى الاعتماد على الرقمنة كألية للاستماع لانشغالات المواطنين والاستجابة السريعة لمشاكلهم اليومية، هذا التوجه الجديد أكدته اجتماع مجلس الوزراء بتاريخ 08 أوت 2021 الذي دعا إلى ضرورة العمل في كافة المجالات على تحسين طرق وآليات التواصل مع المواطنين، وجعل هذا الأمر أولوية للحكومة، حتى يمكن اتخاذ القرارات الملائمة لحل المشاكل المجتمعية، ومن بين الأمثلة ما يلي⁽⁵⁾:

- المنصة الرقمية "نشكي" التابعة لوزارة الداخلية والجماعات المحلية بصفتها فضاء رقمي يسمح للمواطنين والمتعاملين، من توثيق العرائض وتقديم الشكاوي بطريقة الكترونية لدى مختلف مصالح الوزارة⁽⁶⁾.

¹ بيان مجلس الوزراء، 13 فيفري 2022، ص.03. على الرابط:

تاريخ الدخول: https://backend.el-mouradia.dz/uploads/byan_ajtmaj_mjls_alwzrae_13_02_2022_df58284b6c.pdf 2025/04/04

² بيان مجلس الوزراء، 24 مارس 2024، ص.03. على الرابط:

تاريخ الدخول: https://backend.el-mouradia.dz/uploads/mjls_alwzrae_24_03_24_fc5cd252d9.pdf 2025/04/04

³ النص الكامل لبيان اجتماع مجلس الوزراء، على الرابط: <https://www.aps.dz/ar/algerie/176838-2025-03-09-17-13-01> تاريخ الدخول: 2025/04/03.

⁴ Fatih Demir ,Op.Cit, P.182.

⁵ بيان مجلس الوزراء، 08 أوت 2021، ص.04. على الرابط:

تاريخ الدخول : https://backend.el-mouradia.dz/uploads/byan_mjls_alwzrae_08_08_2021_17b043ae1f.pdf 2025/04/04

⁶ وزارة الداخلية والجماعات المحلية والهيئة العمرانية، البوابة الالكترونية للعرائض "نشكي"، على الرابط:

- البوابة الالكترونية للعرائض التابعة لوسيط الجمهورية لاستقبال شكاوي المواطنين وتحفظاتهم ضد أي إدارة أو هيئة عمومية بسبب النقائص في الاستقبال، أو التوجيه، أو المعاملة..الخ⁽¹⁾.
ه/ الاستعانة بمؤسسات البحث ورأي الخبراء:

بالنظر إلى الدور الذي يمكن أن تؤديه مؤسسات البحث العلمي، والخبراء في تقييم التوجهات والسياسات العامة ازداد الاهتمام بتأسيس جمعيات وطنية للتقييم في معظم دول العالم، إضافة إلى جمعيات التقييم القارية مثل جمعية التقييم الأوروبية، و رابطة التقييم الإفريقية..الخ⁽²⁾.

ورغم التأخر الملحوظ في هذا المجال، إلا أن أزمة كوفيد 19 نهت السلطات العمومية إلى ضرورة الاستعانة برأي الخبراء ومؤسسات البحث المتخصصة ليس فقط لرسم السياسات العامة، ولكن أيضا لتقييم نتائجها وخصوصا السياسات الصحية، وهو ما تجسد من خلال انشاء الوكالة الوطنية للأمن الصحي التي تقوم حسب المرسوم الرئاسي رقم 158-20 المؤرخ في 13 جوان 2020 بدور المستشار العلمي لرئيس الجمهورية في مجال الأمن الصحي واصلاح المنظومة الصحية⁽³⁾.

ونفس الأمر بالنسبة إلى مجال البحث العلمي، حيث تضمن التعديل الدستوري لعام 2020 على انشاء المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيا بوصفه هيئة استشارية تابعة لرئيس الجمهورية من بين مهامها تقييم فعالية الأجهزة الوطنية المتخصصة في تامين نتائج البحث لفائدة الاقتصاد الوطني، وتحديد التوجهات الكبرى للسياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي⁽⁴⁾.

المحور الرابع: آليات البرلمان لتقييم السياسات العامة

التقييم ليس فقط آلية أساسية لعقلنة عملية التشريع، من خلال التركيز على التأثير الفعلي للنصوص القانونية وتكييفها مع مرور الوقت، استجابةً للمتغيرات الجديدة والطارئة، ولكنه عنصر أساسي لتحسين ما يطلق عليه حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بصناعة القوانين، هذه العملية التي تتضمن بالضرورة التقييم سواء من خلال التقييم المسبق أو التقييم البعدي⁽⁵⁾.

من أجل تحسين أداء البرلمان الجزائري تضمن التعديل الدستوري لعام 2020 العديد من الآليات الهامة التي تجعل من البرلمان بغرفتيه يمارس وظيفة تقييم السياسات والرقابة على الحكومة بفعالية أكبر والتي تشمل ما يلي:

1- الموافقة على مخطط عمل الحكومة

بما أن مخطط عمل الحكومة هو بمثابة ورقة الطريق التي تحدد أولويات السياسة العامة والخطط التي تريد الحكومة انتهاجها والاستراتيجيات والأهداف، والوسائل والموارد، والفترة الزمنية اللازمة للتجسيد هذه السياسات والاستراتيجيات⁽⁶⁾.

¹ وسيط الجمهورية، البوابة الالكترونية للعرائض، على الرابط: <https://wassit.dz/ar>

² Andrew Rich: Think Tanks, Public Policy, and the Politics of Expertise , cambridge university press, New York , 2004 , P.104 -105.

³ المرسوم الرئاسي، رقم 158-20، المؤرخ في 13 جوان 2020، الجريدة الرسمية، العدد 35، المؤرخة في 14 جوان 2020، ص.11.

⁴ الجريدة الرسمية، العدد 82، المرجع السابق الذكر، ص.45. أنظر أيضا: القانون رقم 05-22، المؤرخ في 25 أبريل 2022، الجريدة الرسمية، العدد 30، المؤرخة في 27 أبريل 2022، ص.14.

⁵ Alexandre Flückiger and Patricia Popelier, "Policy evaluation in the legislative cycle" in: Handbook of Public Policy Evaluation, ed by: Frédéric Varone, Steve Jacob and Pirmin Bundi, Edward Elgar Publishing Limited, UK, 2023 P.64- 65.

⁶ فاتح شباح، "آليات الرقابة البرلمانية على الحكومة في ظل التعديل الدستوري الجزائري 2020"، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 07، العدد 01، جوان 2022، ص.710.

تلزم المادة 106 من التعديل الدستوري، الوزير الأول بمجرد تعيينه من طرف رئيس الجمهورية تقديم مخطط عمل حكومته إلى المجلس الشعبي الوطني للمناقشة والإثراء، وتعديله على ضوء المناقشات التي تتم داخل المجلس، ونفس الأمر بالنسبة لمجلس الأمة الذي يمكن له أن يصدر لائحة بهذا الخصوص، ويترتب على هذا العرض إما الرضا وبالتالي تقديم الحكومة لاستقالتها بصفة جماعية بسبب المسؤولية التضامنية لأعضائها، كما تؤكد ذلك المادة 107 وتعيين وزير أول آخر يتبع نفس الاجراءات أو تكييف المخطط وادخال التعديلات اللازمة عليه، وفقا للمناقشات والمقترحات المقدمة من طرف أعضاء المجلس ووفقا للتوجهات السياسية داخله⁽¹⁾.

2- عرض بيان السياسة العامة:

إضافة إلى تقييم القبلي تخضع أي حكومة لتقييم بعدي يتمثل في عرض بيان السياسة العامة أمام البرلمان لتقييم مدى التزام الحكومة بتنفيذ تعهداتها، وإحاطة البرلمان بما تم تحقيقه وما هو في طور الإنجاز، وما سيتم من مشاريع مستقبلية، وبالتالي اعطاء الفرصة للأعضاء لتقديم آرائهم وتقييماتهم وتحفظاتهم، والرد على تساؤلاتهم وانشغالاتهم⁽²⁾. من هذا المنطلق تلزم المادة 111 من التعديل الدستوري لعام 2020 الوزير الأول أو رئيس الحكومة حسب الحالة على عرض بشكل سنوي بيان السياسة العامة على المجلس الشعبي الوطني، الذي بدوره يمكن له أن يختتم نقاشه بتقديم لائحة أو ملتزم رقابة تنتهي بطلب الوزير الأول أو رئيس الحكومة من المجلس تصويتا بالثقة⁽³⁾ ويشترط للموافقة على ملتزم الرقابة حسب المادة 62 من القانون العضوي رقم 06-23 المؤرخ في 18 ماي 2023 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما التصويت بأغلبية الثلثين من الأعضاء، مما يترتب عليه استقالة الحكومة وجوبا، بينما يشترط في التصويت بالثقة حسب المادة 65 الأغلبية البسيطة التي إن تعذر الحصول عليها تستقيل الحكومة⁽⁴⁾.

3- الأسئلة الشفوية والكتابية:

تسمح الأسئلة بنوعها الشفوي والكتابي لأعضاء البرلمان من الاستفسار، والتحاور مع أعضاء الحكومة بشكل مباشر، حول المواضيع العاجلة و القضايا التي تحتاج إلى توضيح، وعرض انشغالات النواب، دون اشتراط الحصول على الأغلبية أو الحصول على موافقة البرلمان المسبقة، ودون تحمل الحكومة لأي مسؤولية سياسية، والتي قد تكون سببا في إعادة النظر في القوانين والتشريعات المختلفة في قطاع واحد أو مجموعة من القطاعات⁽⁵⁾.

وتأسيسا على ما سبق ذكره تطرق التعديل الدستوري لعام 2020 في المادة 157 و 158 إلى كيفية استعمال هذه الألية من خلال سماع الحكومة من طرف اللجان البرلمانية المختلفة حول أي مسألة تخص المصلحة العامة واعطاء أعضاء البرلمان الحق في توجيه أي سؤال شفوي أو كتابي إلى أي عضو في الحكومة، ومن ثم عقد جلسات أسبوعية بالتداول بين غرفتي البرلمان للإجابة على هذه الأسئلة وفتح المجال للنقاش بين النواب والحكومة⁽⁶⁾.

¹ الجريدة الرسمية، العدد 82، المرجع السابق الذكر، ص.25.

² حمادي عبد الله، "دور البرلمان في تقييم وتقويم السياسة العامة في الجزائر 1999-2017"، (مذكرة ماستر) في العلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، قسم العلوم السياسية، (ب ت)، ص.57-58.

³ الجريدة الرسمية، العدد 82، المرجع السابق الذكر، ص.26.

⁴ القانون العضوي رقم 06-23 المؤرخ في 18 ماي 2023، الجريدة الرسمية، العدد 35، المؤرخة في 21 ماي 2023، ص.25.

⁵ فاتح شباح، المرجع السابق الذكر، ص.716.

⁶ الجريدة الرسمية، العدد 82، المرجع السابق الذكر، ص.35.

4- الاستجواب ولجان التحقيق:

بموجب التعديل الدستوري لسنة 2020 يعتبر الاستجواب وسيلة فعالة في يد البرلمان للرقابة على الحكومة ومحاسبتها على مهامها وأنشطتها التنفيذية، إلى حد الاتهام أو الانتقاد لقراراتها وتوجهاتها، وتقصيرها في تنفيذ القوانين، والافرار بالمسؤولية السياسية لها من خلال طلب ملتزم الرقابة، أو إصدار لائحة تنتهي بسحب الثقة منها⁽¹⁾. وفي هذا السياق تعطي المادة 160 من الدستور، الحق لأعضاء البرلمان في استجواب الحكومة في أي مسألة ذات أهمية وطنية، أو عند عدم تطبيق القانون باستثناء مسائل الدفاع، وأسرار الدولة في علاقاتها الخارجية. ومن الأمثلة على ذلك، الاستجواب الذي وجهه 50 نائبا بتاريخ 14 سبتمبر 2023، لحكومة أيمن بن عبد الرحمان بشأن ندرة الأدوية الضرورية في المستشفيات والصيديات، و اتهامها صراحة بتعريض حياة المواطنين للخطر، وتحميلها مسؤولية هذه الندرة وخصوصا الأدوية المتعلقة بأمراض السكري، والقلب، وأمراض السرطان.. الخ⁽²⁾. ونفس الأمر ينطبق على التحقيق البرلماني لمعرفة الحقائق حول وقائع أو موضوع أو نشاط حكومي محدد وهو ما أكدته المادة 159 من التعديل الدستوري لسنة 2020 التي نصت على امكانية لجوء كل غرفة من البرلمان في إطار اختصاصاتها إلى انشاء لجان تحقيق في القضايا ذات المصلحة العامة⁽³⁾، بهدف الحصول على المعلومات الوافية حول موضوع ما، و تقصي الحقائق عن حادثة أو عن تجاوزات في تسيير مرفق عمومي ومؤسسات الدولة.

5- اقتراح تعديلات في قانون المالية:

من المعلوم أن الحكومة ملزمة دستوريا بعرض جميع مشاريع القوانين على البرلمان، من أجل دراستها، واثرائها والمصادقة عليها، وعلى رأسها قانون المالية الذي يعرض على البرلمان نهاية كل سنة من طرف وزير المالية، بإحالته على اللجنة المالية للبرلمان بغرفتيه للدراسة، وصياغة تقرير نهائي يوزع على أعضاء البرلمان قبل المصادقة عليه في مدة لا تتجاوز 75 يوما حسب المادة 146 من التعديل الدستوري لعام 2020⁽⁴⁾. ورغم أن رئيس الجمهورية له الحق في إصدار القانون في حالة عدم الموافقة عليه من طرف البرلمان بموجب مرسوم، يمكن للبرلمان اقتراح تعديلات في مشروع القانون المطروح أمامه أو اقتراح قانون جديد بنص المادة 147 من التعديل الدستوري بشرط أن لا يؤدي ذلك إلى تخفيض في الموارد أو زيادة في النفقات، ويقبل في حالة كان مرفوقا بتدابير جديدة تهدف إلى زيادة الإيرادات أو توفير مبالغ في النفقات⁽⁵⁾.

الخاتمة:

تضمن التعديل الدستوري الجزائري لعام 2020 الذي جاء في سياق الحراك الشعبي والمطالبة بإصلاحات سياسية ومؤسسية، تعديلات هامة تهدف إضافة إلى تكريس الديمقراطية التشاركية، زيادة دور الفاعلين الرسميين وغير الرسميين في تقييم السياسات العامة كمجال مفتوح، بحيث يتدخل في هذه العملية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مختلف المؤسسات والهيئات السياسية والمدنية، ووفق آليات وتدابير متعددة، ولعل أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي:

¹ فاتح شباح، المرجع السابق الذكر، ص. 717.

² عثمان لحياي، " استجواب نيابي للحكومة حول ندرة الأدوية ومعالجة المرضى في الجزائر"، 16 سبتمبر 2023، العربي الجديد، على الرابط: <https://www.alaraby.co.uk/society> تاريخ الدخول: 2025/04/11.

³ الجريدة الرسمية، عدد 82، المرجع السابق الذكر، ص. 35.

⁴ بن أحمد حورية، " آليات الرقابة البرلمانية على الأموال العمومية في ظل التعديل الدستوري 2020"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 02، 2024، ص. 374.

⁵ الجريدة الرسمية، العدد 82، المرجع السابق الذكر، ص. 33-34.

- يتضح من خلال مختلف السلطات والوظائف الممنوحة لرئيس الجمهورية بموجب التعديل الدستوري لعام 2020 أنه المهيمن ليس فقط على السلطة التنفيذية، بل أيضا على صنع وتقييم السياسات العامة التي تعبر في نهاية الأمر عن توجهاته والتزاماته الانتخابية وعن طبيعة النظام السياسي الرئاسي المعدل الذي يجعل منه مركز صنع القرار السياسي، والمحور الذي ترتبط به باقي المؤسسات الدستورية، وذلك من خلال تعيين الوزير الأول، وترأس مجلس الوزراء الذي تتم عبره صياغة واتخاذ كافة القرارات والتدابير المرتبطة بمجال السياسة العامة ومنها تقييم البرامج والمسؤوليات والأهداف ونتائج مختلف السياسات.
- الممارسة السياسية التي سبقت التعديل الدستوري، والعوامل التي تشكلت فيها السلطة بعد 2019، نقلت مجال تقييم السياسة العامة من النهج الشخصي للرئيس إلى الطابع المؤسساتي التشاركي، أين يشارك العديد من الفواعل الدستورية والاستشارية المرتبطة برئيس الجمهورية، أو بالسلطة التنفيذية مثل السلطة العليا للوقاية من الفساد ومكافحته، والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والمرصد الوطني للمجتمع المدني، والمجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات، ووسيط الجمهورية.. الخ، في عملية تقييم السياسات من خلال اعداد الاستشارات، وعرض التقارير واجراء الدراسات، اضافة الى ترسيخ ثقافة المشاركة الشعبية، ومحاسبة المسؤولين التنفيذيين بناءً على الأداء الميداني، والاستماع إلى انشغالات المواطنين من خلال مختلف الوسائط الالكترونية .
- رغم هيمنة السلطة التنفيذية، لكن تتضمن القراءة الموضوعية لمضمون التعديل الدستوري، التأكيد على تمتع البرلمان في الجزائر، بالعديد من الصلاحيات التي توسعت بالمقارنة مع الدساتير السابقة والتي تحتاج فقط إلى التفعيل من قبل أعضاء البرلمان والطبقة السياسية دون أي قيود دستورية، وخصوصا في مجال مراقبة عمل الحكومة، وتقييم السياسات العامة، من خلال مختلف الآليات التي تم معالجتها ضمن الدراسة، والتي من بينها الموافقة على مخطط عمل الحكومة واثرائه بالنقاش، ومناقشة بيان السياسة العامة والحق انتقاد سياساتها وأفعالها، اضافة إلى توجيه الأسئلة الكتابية والشفوية، واستجواب أعضاء الحكومة، وإنشاء لجان التحقيق وتقصي الحقائق، والحق في تقديم التعديلات والاقتراحات على مختلف مشاريع القوانين وخصوصا قانون المالية.

قائمة المراجع:

المصادر:

- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 82، المؤرخة في 30 ديسمبر 2020.
- القانون رقم 22-05 المؤرخ في 25 أبريل 2022 ، الجريدة الرسمية ، العدد 30 ، المؤرخة في 27 أبريل 2022.
- القانون العضوي رقم 23-06 المؤرخ في 18 ماي 2023، الجريدة الرسمية، العدد 35، المؤرخة في: 21 ماي 2023.
- المرسوم الرئاسي رقم 20-45 ، المؤرخ في 15 فيفري 2020، الجريدة الرسمية، العدد 09، المؤرخة في 19 فيفري 2020.
- المرسوم الرئاسي، رقم 20-158، المؤرخ في 13 جوان 2020، الجريدة الرسمية، العدد 35، المؤرخة في 14 جوان 2020.
- المرسوم الرئاسي رقم 21-37 المؤرخ في 06 جانفي 2021، الجريدة الرسمية، العدد 03 ، المؤرخة في 10 جانفي 2021.

الكتب:

- الحسين ، أحمد مصطفى: مدخل إلى تحليل السياسات العامة ، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، ط01، 2002.
 - العبيدي، مثنى فائق مرعي: مقاربات نظرية في السياسات العامة، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، 2019.
 - العبيدي، مثنى فائق مرعي ، فرح ضياء المبارك: السياسات العامة والحكومات المحلية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، بغداد، ط01، 2020.
 - الفهداوي، فهدى خليفة: السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط01، 2001.
 - أندرسون ، جيمس: صنع السياسات العامة، ترجمة: عامر الكبيسي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، (دت).
 - عبد القوي، خيري: دراسة السياسة العامة، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، ط01، 1989.
- الأطروحات والرسائل:
- عبد الله ، حمادي: دور البرلمان في تقييم وتقويم السياسة العامة في الجزائر 1999-2017، مذكرة ماستر ، في العلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، قسم العلوم السياسية، (ب ت).
 - علي، مركمال: بنية السلطة السياسية في الجزائر وأثرها على السياسات العامة، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص: العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، 2019-2020.
 - فاطيمة، شيخ: آليات تقييم السياسات العامة التعليمية وقياس ضمان جودتها: دراسة حالة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر منذ سنة 2004م، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، في العلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2022-2023.

المجلات:

- أزروال، يوسف، ليلى لعجال، تقييم السياسات العامة: دراسة في دور الفواعل الرسمية بالجزائر، حوليات جامعة الجزائر 01، المجلد 35، العدد 02، 2021، ص.ص. 238-260.
- حورية، بن أحمد، آليات الرقابة البرلمانية على الأموال العمومية في ظل التعديل الدستوري 2020، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 02، 2024، ص.ص. 372-383.
- شباح، فاتح، آليات الرقابة البرلمانية على الحكومة في ظل التعديل الدستوري الجزائري 2020، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 07، العدد 01، جوان 2022، ص.ص. 708-726.
- صحراوي، بلكمل، مساهمة السلطة التنفيذية في تشريع القانون على ضوء التعديل الدستوري الجزائري 2020، مجلة القانون والتنمية المحلية، المجلد 05، العدد 01، 2023، ص.ص. 47-77.
- مرزوقي، عبد الحليم، علاقة رئيس الجمهورية بالحكومة في ظل التعديل الدستوري 2020، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 13، العدد 01، أبريل 2022، ص.ص. 532-545.

المطبوعات الجامعية:

- الميلود، سحانين ، مطبوعة دروس في مقياس تقييم السياسات والبرامج العمومية، السنة الثالثة، تخصص: اقتصاديات التنمية وتحليل اقتصادي واستشراف، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، 2017-2018. المواقع الالكترونية:

- النص الكامل لبيان اجتماع مجلس الوزراء، على الرابط: <https://www.aps.dz/ar/algerie/176838-2025-03-09-> تاريخ الدخول: 2025/04/03. 17-13-01

- بيان مجلس الوزراء، 03 جانفي 2021، على الرابط: https://backend.el-mouradia.dz/uploads/byan_mjls_alwzrae_03_01_2021_11fbb72f6e.pdf تاريخ الدخول: 2025/03/21

- بيان مجلس الوزراء، 21 مارس 2021، على الرابط: https://backend.el-mouradia.dz/uploads/byan_mjls_alwzrae_21_03_2021_df0f4c1f24.pdf تاريخ الدخول: 2025/04/04

- بيان مجلس الوزراء، 08 أوت 2021، على الرابط: https://backend.el-mouradia.dz/uploads/byan_mjls_alwzrae_08_08_2021_17b043ae1f.pdf تاريخ الدخول : 2025/04/04

- بيان مجلس الوزراء، 30 جانفي 2022، على الرابط: https://backend.el-mouradia.dz/uploads/byan_ajtmae_mjls_alwzrae_30_01_2022_d71d900f75.pdf تاريخ الدخول: 2025/04/04

- بيان مجلس الوزراء، 13 فيفري 2022، على الرابط: https://backend.el-mouradia.dz/uploads/byan_ajtmae_mjls_alwzrae_13_02_2022_df58284b6c.pdf تاريخ الدخول: 2025/04/04

- بيان مجلس الوزراء، 24 مارس 2024، على الرابط: https://backend.el-mouradia.dz/uploads/mjls_alwzrae_24_03_24_fc5cd252d9.pdf تاريخ الدخول: 2025/04/04

- تقييم السياسات العمومية GUID 9020، على الرابط: <https://www.issai.org/wp-content/uploads/2019/08/GUID-9020.pdf> تاريخ الدخول: 2025/02/24

- لحياني، عثمان ، استجواب نيابي للحكومة حول ندرة الأدوية ومعالجة المرضى في الجزائر، 16 سبتمبر 2023، العربي الجديد، على الرابط: <https://www.alaraby.co.uk/society> تاريخ الدخول: 2025/04/11

- مجلس الوزراء، على الرابط: <https://www.el-mouradia.dz/ar/presidency/counsil-of-ministers?page> تاريخ الدخول: 2025/03/22

- مصالح الوزير الأول، على الرابط: <https://premier-ministre.gov.dz/ar>، تاريخ الدخول: 2025/03/22.

- وزارة الداخلية والجماعات المحلية وتهيئة الاقليم، البوابة الالكترونية للعرائض "نشكي"، على الرابط: <https://nechki.interieur.gov.dz>

- وسيط الجمهورية، البوابة الالكترونية للعرائض، على الرابط: <https://wassit.dz/ar>

BOOKS:

- Bovens,Mark ,Paul 't Hart ,Sanneke Kuipers " the politics of policy evaluation " , in: The Oxford Handbook of Public Policy, ed by Michael Moran, Martin Rein, and Robert E. Goodin,Oxford University Press, USA, 2006 .
- Demir ,Fatih:Public Policy Making in Turkey Foundational Concepts, Current Practice,and Impact of the New Presidential System, Springer, Switzerland ,2021.

- Flückiger, Alexandre and Patricia Popelier, Policy evaluation in the legislative cycle, in: Handbook of Public Policy Evaluation, ed by: Frédéric Varone, Steve Jacob and Pirmin Bundi, Edward Elgar Publishing Limited, UK, 2023.
- Patton Michael Quinn : Public policy evaluation: origins and evolution , in: Handbook of Public Policy Evaluation, ed by: Frédéric Varone, Steve Jacob and Pirmin Bundi, Edward Elgar Publishing Limited, UK, 2023.
- Rich Andrew: Think Tanks, Public Policy, and the Politics of Expertise , cambridge university press, New York , 2004 .
- Wollmann, Hellmut: Policy Evaluation and Evaluation Research, in : Handbook of public policy analysis: theory, politics, and methods , ed by Frank Fischer, Gerald J. Miller and Mara S. Sidney, CRC Press, NEW YORK, 2007 .